Kocaeli ilahiyat Dergisi
Kocaeli Theology Journal
ISSN: 2564-677X

منهج الذهبي في نقد أحاديث في «صحيح مسلم» من خلال كتابه «ميزان الاعتدال"

ZEHEBÎ'NİN MÎZÂNU'L-İ'TİDÂL KİTABINDA SAHÎH-İ MUSLİM RİVAYETLERİNİ TENKİTTEKİ METODU

THE DHAHABI METHOD IN CRITICISM OF THE HADITHS IN "SAHIH MUSLIM" THROUGH HIS BOOK "MYZAN AL-AIETIDAL

M. Kamel KARABELLI

Dr. Öğr. Üyesi, Mardin Artuklu Üniversitesi, İslami İlimler Fakültesi, Hadis Anabilim Dalı

m.kamel79@gmail.com, orcid.org/0000-0002-3114-6948

Makale Bilgisi / Article Information

Makale Türü / Article Types: Araştırma Makalesi / Research Article
Geliş Tarihi / Received: 8 Mart 2021/ 8 March 2021
Kabul Tarihi / Accepted: 11 Haziran 2021 / 11 June 2021
Yayın Tarihi / Published: 28 Haziran 2021/ 28 June 2021
Yayın Sezonu / Pub Date Season: Haziran 2021 / June 2021
Cilt: 5, Sayı: 1 Volume: 5, Issue: 1, Sayfa / Pages: 261-300

Cite as / Atıf: Karabelli, M. Kamel. "Zehebî'nin Mîzânu'l-İ'tidâl Kitabında Sahîh-i Muslim Rivayetlerini Tenkitteki Metodu [The Dhahabi Method In Criticism Of The Hadiths In "Sahih Muslim" Through His Book "Myzan Al-Aietidal"]". Kocaeli İlahiyat Dergisi- Kocaeli Theology Journal 5/1 (Haziran/June 2021), 261-300

İntihal: Bu makale, intihal tarama programlarıyla taranmış ve intihal tespit edilmemiştir.
Plagiarism: This article has been scanned with plagiarism screening programs and plagiarism has not been detected.

Web: https://dergipark.org.tr/tr/pub/kider
Copyright © Published by Kocaeli Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi / Kocaeli University, Faculty of Teology, Kocaeli / Turkey.

CC BY-NC-ND 4.0

الملخص

اشتملت هذه الدراسة على بيان أن الإمام مسلماً بالرغم من جلالة مقداره في علم الحديث وكونه أحد كبار الحفاظ في عصره ممن شُهِد له بتَمام المعرفة والضبط فيه، قد أنكر عليه الحافظ الذهبي بعض الأحاديث التي خرَّجها في»صحيحه»، وأن نكارتها عنده من جِهةِ أمور تتعلق بمتونها دون أسانيدها، وقد يجتمع إلى ذلك علةٌ في الإسناد أيضاً، ويَستخدمُ الذهبي في ذلك ضوابطَ علميةً دقيقةً، ومنهجاً مَرضِيّاً، بعيداً عن الهوى والعَصَبيّة، قاصداً من وراء ذلك الاحتياطَ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصيانةَ مقامه الشريف مِن أَن يُنسَب إليه قولٌ أو فِعلٌ مُستَنكَرٌ، على أنه قد يكون في بعض ذلك غيرَ مُصيبٍ فيما قَرَّره، ويكون الحقُّ فيه إلى جانب الإمام مسلم.

الكلمات المفتاحية: مسلم، الذهبي، نكارة، ضوابط، نقد، متن الحديث.

Öz

İmam Muslim hadis ilminde sahip yüksek konuma sahiptir ve döneminin büyük hadisçilerindendir. Alanında en üst düzeyde bilgiye ve yetkinliğe sahip olduğuna alimler şehadet edilmiştir. Bununla birlikte Hafız Zehebî onun Sahîh'inde rivayet etmiş olduğu bazı hadisleri eleştirmiştir. Ona göre bu hadislerdeki nekaret senedlerden değil metinlerden kaynaklanmakta, bununla birlikte bu hadislerin isnadlarında da illet söz konusu olmaktadır. Zehebî bu değerlendirmelerini yaparken hassas ilmî ölçütler, makbul bir yöntem kullanmış, bilimsellikten kopmamış ve taraftarlıkla bunu yapmamıştır. Onun tüm bu çabasının ardında Hz. Peygamberin hadisleri hususunda ihtiyatlı olma gayreti, Hz. Peygamberin yüce makamına uygun olmayan söz ve fiilin ona nispet edilmesine mani olma çabası vardır. Bununla birlikte verdiği kararların bir kısmında isabetli olamamış, hakikat İmam Muslim'in tarafında yer alıyor olabilir.

Anahtar kelimeler: Muslim, Zehebî, nekaret, davâbıt, nakd, hadisin metni.

The Dhahabi Method in Criticism of the Hadiths in "Sahih Muslim" Through his book "Myzan Al-aietidal«

Abstract

This study has explained that notwithstanding imam muslim's high caliber in the science of prophetic tradition (hadith) as one of the major individuals in his age who memorized the hadith and who was certified as being completely knowledgeable and precise, al-hafith al-thahabi denied some 'hadiths' which he included in his "sahih", and that such denial involved matters related to their text rather than the chain of authorities quoting them. Besides, such denial might also include deficient ascription; particularly as al- thahabi used precise scientific rules and satisfactory methodology devoid of whims and bigotry, with the intention of seeking precautions to safeguard the 'hadith' of allah's messenger and his honorable position (peace be upon him) against any odd statement or action. Though some of his decisions might not be correct and imam muslim be in the right.

Keywords: Muslim, Al-thahabi, denial, Controls, criticism, text of hadith.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن العالم الإسلامي قد حظي على مر العصور والأحقاب بعدد من العلماء العُدول الذين اختصَّهم الله سبحانه وتعالى بشرف حفظ السنة النبوية، ينفُون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطِلين وتأويل الجاهلين، لتَسلَم لنا السنة الصحيحة، ويتمحَّص الضعيفُ والموضوع فيُطْرَحَ.

وهذه الدراسة خصصتها لبيان ما تعقَّب فيه الإمامُ الذهبي (ت٧٤٨هـ) الإمامَ مسلماً (ت٢٦١هـ) في إيراده لبعض الأحاديث التي استَنْكَرَها، **لِنَكارةٍ في المتنِ، ورُبما لِمشكلةٍ أيضاً في الإسناد بالإضافة لذلك**.

الدراسات السابقة:

تناول عدد من الباحثين الكلام عن الإمام الذهبي، عن منهجه في الرجال، وعن أسلوبه في نقد الروايات على وجه العموم الحديثية منها والتاريخية، وعن مؤهِّلاته العلمية التي جعلته يفوز بتلك المكانة، وفي مقدمتها معرفته الوافرة بعلوم الحديث والتاريخ والرجال.

ومن أبرز هؤلاء الذين تعرضوا للحديث عن الإمام الذهبي ونقده الحديثي:

١- علي بنعون، في بحث له بعنوان: «ثنائية السند والمتن فى تصحيح الخبر فى مرويات السيرة النبوية عند الحافظ الذهبي»، نُشر في رسالة الزيتونة، العدد ٤، الصادرة عن وزارة الشؤون الدينية، بتاريخ ٢٠١٧م.

Kocaeli ilahiyat Dergisi

٢- الدكتور محمد يوسف الشربجي، في بحث بعنوان، «منهج نقد الحديث عند الحافظ الذهبي، نقده أحاديث في صحيح مسلم أنموذجاً»، نُشر في مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية، العدد ٧٤، بتاريخ ٢٠١١م.

٣- وممن تعرَّض للكلام عن الذهبي أيضا ومنهجه النقدي عامَّةً: الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، في كتابه «الإمام الذهبي ومنهجه في ميزان الاعتدال»، حيث تحدث فيها عن معرفة الذهبي بنقد الروايات والكلام على الرجال.

٤- وكذلك الدكتور بشار عواد معروف، في كتابه «الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام»، ثم قدم في تحقيقه لكتاب الذهبي تاريخ الإسلام، بمقدمة حافلة، أبانَ فيها عن معرفة الذهبي بالنقد، وجعلَه في فَصلٍ مُستَقِلٍّ.

ولكن أحداً من هؤلاء لم يتناول بالتفصيل نقدَه لروايات «صحيح مسلم» على وجه الخصوص من جهة المتن، فلذلك رأيتُ أن أستقرئ ما تَعرَّض له من ذلك في «ميزان الاعتدال»، مما أنكره على الإمام مسلم على جلالته في هذا الشأن، وإن كان بحث الدكتور الشربجي أقرب تلك البحوث مساساً ببحثي، غير أنه يؤخذ عليه عدة مؤاخذات، تم استدراكها في هذه البحث، أبرزها:

أ- عدم ذكره نماذج موضِّحة مما نصَّ فيه الذهبي على جَودة الإسناد مع نكارة المتن، مما يُعطي تَصوُّراً واضحاً عن قضية نقد المتن عنده، وأن الحكم بصحة الإسناد لديه لا يقتضي بالضرورة الحكمَ بصحة المتن.

ب- عدمُ بيانه الضوابط والقرائنَ التي استعملها الذهبيُّ في النقد بشكل واضح تماماً، ومعلوم أن قضية الضوابط والقرائن في نقد الإسناد والمتن، من أهم المرتكَزات.

منهج الدراسة:

انتهجت في دراستي هذه منهجين، هما:

١- **المنهج الاستقرائي**، وذلك بالبحث والتقصي لما تعرض له الذهبي من أحاديث مسلم، وتوجه إليه بالإنكار، من خلال كتابه «ميزان الاعتدال» فقط، لكونه من مظانِّ مثل هذا النوع من النقد، إذ كان يورد في تراجم الرواة الذين أخرج لهم مسلم بعض ما أنكره عليهم.

٢- **المنهج التحليلي**: من خلال تحليل تلك النقدات التي يوجهها الذهبي إلى الأحاديث وبيان وجهها، إذ لم يكن الذهبي يُبيِّن وَجهَ النكارة في تلك الأحاديث، فأنا أُبيِّن ذلك من خلال الرجوع إلى أقوال أهل العلم الذين أوضحوا عن وجُوه النكارة، إن وُجِدَت، وإلا استنبطتُ ذلك من خلال النظر في جملة قرائنَ.

وقد لا أوافق الذهبي في بعض ما ينكره من أحاديث مسلم، وأُناقِشُه في ذلك.

خطة الدراسة:

وقد قسمت هذه الدراسة بعد المقدمة السابقة إلى تمهيد وثلاثة مطالب:

فأما التمهيد فذكرت فيه مكانة الإمام مسلم وفضل كتابه «الصحيح»، وأنه قد انتقد في بعض ما أورده فيه، إلا أن أكثره مما لا اعتراض عليه فيه، كما أبان عن ذلك بعض العلماء.

ثم عقدت ثلاثة مطالب: المطلب الأول: تحدثت فيه عن مكانة الإمام الذهبي في علم الحديث. المطلب الثاني: فصَّلت فيه الضوابط التي كان الإمام الذهبي يستخدمها في نقد المتن، بعد استخدامه ضوابط نقد الإسناد. المطلب الثالث: سردت فيه الأحاديث التي استنكرها الذهبي في «صحيح مسلم»، مبيناً أنها لا تتجاوز السبعة، وفقاً للاستقراء الذي قُمتُ به في كتاب «الميزان»، ولا إخالُ أنه تجاوز هذا العدد في نقده على مسلم، والله أعلم.

ثم ختمتُ الدراسة بخاتمة لخصتُ فيها أهم النتائج المستفادة من خلال هذه الدراسة، والله ولي التوفيق.

تمهيد

لقد كان الإمام مسلم بن الحجاج القُشَيري النَّيسابوري (ت٢٦١هـ) أحدَ أولئك العلماء الحفاظ العدول الذين شُهِد لهم بالمعرفة التامة في علم الحديث، وعُرفوا بالضبط الشديد، والتحري البالغ في الرجال، ولستُ أريد هنا أن أعدِّد ما له من الفضل ورفعة المكانة بين علماء عصره، لأن محلَّ ذلك في موضع آخر، ويكفي أن الحافظ محمد بن بشار بُنْداراً - وهو مِن أَجَلِّ شُيوخِه - قد عدَّه رابِعَ أربعة وصَفَهُم بأنهم حُفّاظ الدنيا، وهم: أبو زرعة بالرَّي، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسَمَرْقَنْد، ومحمد بن إسماعيل ببُخارَى[١]. وكان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيّان «يقدِّمانه في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»[٢].

وأكبر شاهد على ذلك كتابه «الصحيح» الذي أحكم فيه الصنعة، وأبدع في ترتيبه أيَّما إبداع، حتى عدَّه الحافظ أبو علي النَّيسابُوري «أصحَّ كتاب تحت أديم السماء»[٣]، إذِ انتهج فيه نهجاً مَرْضِيّاً لدى أهل العلم، أبانَ هو نفسُه عنه بقوله: «ما وضعتُ شيئاً في كتابي هذا المسندِ إلا بحُجّة، وما أَسقَطْتُ منه شيئاً إلا بحُجّة»[٤].

ولكن بالرغم من هذا كله لم تَسلَم بعضُ أحاديثه من نقدٍ من جهة بعض العلماء الكبار؛ إما من جهة الإسناد، وإما من جهة المتن، وليس ذلك مما يَحُطُّ مِن

١ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، مح: د.بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م) ٣٣٦/٢.

٢ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢٢/١٥.

٣ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢٢/١٥.

٤ ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث، مح: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م) ٢٨٩/٢.

قدر الإمام مسلم، ولا مِن قدر كتابه، بل يُعدُّ ذلك دليلاً على اعتنائهم به، وانصرافهم إليه، واشتغالهم بالنظر فيه، وأيضاً فإن النقد لا يتوجَّه - في عُرف العلماء - إلا للكبار من أهل المعرفة الذين قَلّ زَلَلُهم فيما أخَذُوا بسبيله من جوانب العِلم، ولم يَفحُش خَطَؤهم، وأما غيرهم ممن كثُر خطؤه وفَحُش فلا يشتَغِلُون بأمره، ولأنّ كل إنسانٍ يُؤخَذُ مِن كلامه ويُترَك إلا النبي صلى الله عليه وسلم[٥].

ومن أولئك العلماء الذين تتبعوا الإمامَ مسلماً في بعض حديثه في الصحيح: الحافظ أبو الفضل محمد بن أحمد بن عمار الهروي الشَّهيد (ت٣١٧هـ)[٦]، والحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)[٧]، والحافظ أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت ٤٠٠هـ)[٨]، والحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغَسّاني الجَيَّاني (ت ٤٩٨هـ)[٩]، والإمام أبو عبد الله محمد بن علي المازَرِي (ت ٥٣٦هـ)[١٠]، وغير هؤلاء.

ولكن ليس كل ما اعتُرض به على مسلم مما يُسلَّم القولُ فيه، وقد تولَّى الردَّ على مُعظَم ذلك عددٌ من كبار العلماء، مبيّنين أن القول في ذلك قولُ مسلم، وأنه لا اعتراضَ عليه؛ إذ أورده في «الصحيح» بحجَجٍ وبَراهِينَ يُدركُها أهل صناعة الحديث، ومن هؤلاء العلماءِ الذّابّين عن الإمام مسلم المدافعين

٥ هذا كلام مشهور للإمام مالك رحمه الله، نقله عنه جهابذة العلماء، وعدُّوه قولاً فصلاً من أقواله السائرة رحمه الله، ومنهم شهاب الدين القَرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي (ت٦٨٤هـ)، في شرح تنقيح الفصول، مح: طه عبد الرؤوف سعد (المدينة المنورة: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) ٣٤٥.

٦ وكتابه علل أحاديث صحيح مسلم بن الحجاج القشيري، وقد طبع بتحقيق: محمد بن علي الأزهري، (القاهرة: دار الفاروق الحديثة، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م).

٧ وكتابه التتبع، وهو مطبوع مع كتابه الإلزامات، بتحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٨ وكتابه «أطراف الصحيحين»، مفقود، وقد أشار إليه ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، في النكت على كتاب ابن الصلاح، مح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٤م) فقال: «ولأبي مسعود الدمشقي في أطرافه انتقاد عليهما» يعني على الشيخين.

٩ وكتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل، وقد طبع بتحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

١٠ أثناء شرحه على صحيح مسلم، الموسوم بـ المعلم بفوائد مسلم، وقد طبع بتحقيق: محمد الشاذلي النيفر، ط٢، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٨م- ١٩٩١م).

عنه: الإمام أبو الحسين يحيى بن علي رَشِيد الدين العطار (ت٦٦٢هـ)[١١]، والإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)[١٢]، وغيرهما.

ثم جاء بعدهم علماء آخرون أيضاً تَعَقَّبُوا الإمام مسلماً في إيراده بعضَ الأحاديث في «صحيحه»، كان من أبرزهم الإمام الحافظ أبو عبد الله الذهبي (ت٧٤٨هـ).

١. مكانة الإمام الذهبي في علم الحديث

لقد كان الإمام الحافظ الحُجّة، والناقدُ البصير، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي[١٣] بالمكان الذي لا يجهله أحدٌ من أهل العلم، وقد أربَى على كثيرٍ ممن تقدَّمه في معرفة علوم عديدةٍ، ولا سيما علم الحديث الذي كان متبصراً بعِلَلِه ونقدِ رجاله، حيث أعمَل المَطِيَّ في تحصيله، فطوَّفَ البلادَ، واستَنْزَفَ ما عند العلماء الذين الْتَقَى بهم، فكان له في هذا العلم قدَمٌ راسِخةٌ، وصار أحدَ حفاظ عصره، شهد له بذلك أهل العلم والمعرفة.

فقد عدَّه تلميذه الإمام تاج الدين ابنُ السُّبكي (ت٧٧١هـ) أحدَ الحفاظ الأربعة الذين اشتَمَل عليهم عصره، وأنه «لا خامس لهم في عصرهم»[١٤]، وقال في شأنه: «أما أستاذنا أبو عبد الله فبَصَرٌ لا نظيرَ له، وكنزٌ هو الملجأ إذا

١١ وكتابه غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، وقد طبع الجزء الأول منه بتحقيق: محمد خرشافي، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٧ه).

١٢ في أثناء شرحه الموسوم بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط٢، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ).

١٣ انظر ترجمته عند ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق ومراقبة: محمد عبد المعيد خان بمشاركة آخرين، ط٢، (حيدر آباد الدكن، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) ٦٦/٥.

١٤ ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى، مح: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، (مصر: دار هجر، ١٤١٣هـ) ١٠٠/٩.

نزلت الـمُعضِلة، إمامُ الوجُود حفظاً، وذَهَبُ العصر معنًى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جُمعت الأُمّة في صعيدٍ واحد فنَظَرَها، ثم أخذ يُخبِر عنها إخبارَ مَن حَضَرها، وكان مَحطَّ رِحال الـمُعْنِتِ، ومُنتَهى رغَبات مَن تَعَنَّتَ، تُعمَل الـمَطِيُّ إلى جِواره... وهو الذي خَرَّجَنا في هذه الصِّناعة، وأدخلَنا في عِدَاد الجَماعة»[١٥].

وقال تلميذه صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ): «وأعجبني منه ما يُعانِيه في تصانيفه من أنه لا يَتَعَدّى حديثاً يُورِدُه حتى يُبيِّن ما فيه من ضعف متنٍ، أو ظلام إسنادٍ، أو طعنٍ في رواته، وهذا لم أر غيره يُراعي هذه الفائدة فيما يُورده»[١٦].

ويقول الدكتور بشار عواد معروف: «وقد انتقد الإمامُ الذهبيُّ الحافظَين أبا نُعَيم الأصبهاني والخطيبَ البغداديَّ، وذَنَّبَهُما بروايتهما الـموضوعاتِ في كُتُبِهما وسُكوتِهما عنها»[١٧].

قال: «ثم وجدنا الذهبيَّ بعد ذلك يَسحَبُ هذا النقدَ الحديثيَّ ويُطبِّقه على الروايات التاريخية والأدبية ونحوها»[١٨].

أقول: ولستُ أستطيعُ في هذه العُجالة أن أُعدِّدَ فضائله، والدلائل على سَعَة اطِّلاعه في علم الحديث وأحوال الرجال، مما لا يُنكِره أهلُ الفضل والمعرفة، لأن هذا محلُّه في موضعٍ آخرَ. ومَن أراد بُرهانَ ذلك فليُطالِع مصنفاتِه الحافلةَ في هذا الشأن.

١٥ ابن السبكي، طبقات الشافعية، ١٠١/٩.

١٦ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، أعيان العصر وأعوان النصر، مح: د.علي أبو زيد، ود.نبيل أبو عشمة، ود.محمد موعد، ود.محمود سالم محمد، (بيروت، دمشق: دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م) ٢٩٠/٤.

١٧ بشار عواد، الدكتور، مقدمة تحقيق سير أعلام النبلاء، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ١٢٤.

١٨ بشار عواد، مقدمة تحقيق سير أعلام النبلاء، ١٢٤.

٢. ضوابط النقد عند الحافظ الذهبي

تميّز الذهبيُّ في نقده أنه لا يكتفي بالنظر في ظواهر الأسانيد من حيث عدالةُ الرواة وضبطُهم واتصالُ الأسانيد وسلامتها من الشذوذ والعلة، بل إنه ينظر أيضاً في متون الأحاديث والأخبار التي انتهت إليه بتلك الأسانيد، لأن مجرّدَ سلامةِ الإسناد - كما هو معلوم لدى الحُذّاق من علماء الحديث - لا تقتضي بالضرورة صحة متن الحديث المنقول من خلال ذلك الإسناد، فكم من حديث صحَّ سنده، ثم نرى أهل العلم ينكرونه لقرائن علمية ثابتة.

ومما يبرهن على صحة ذلك، تقريراتٌ وقفتُ عليها للذهبي ينص فيها على نكارة متون أحاديث مع حكمه بقوة أسانيدها، ومن ذلك:

١- ما قاله في حديث: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو ذي مُرٍّ، قال: شهدت علياً بالرَّحْبَة يَنشُدُهم: أيُّكم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غَديرِ خُمٍّ ما قال؟ فقام أناس فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غَدير خُمٍّ: «من كنت مولاه فإن علياً مولاه، اللهم والِ مَن والاه، وعادِ من عاداه، وأَحِبَّ مَن أَحبَّه وأَبغِضْ مَن أبغَضَه، وانصُر من نصَره». قال الذهبي: «هذا سياق غريب جداً! مع نظافة إسناده»[١٩].

٢- وما قاله في حديث إسرائيل عن سماك بن حرب عن علقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة خرجت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تريد الصلاة، فلقِيَها رجلٌ فقَضَى حاجتَه منها، فصاحت، فانطلق، فمَرَّ عليها رجلٌ فقالت: ذاك الرجل فَعَلَ بي كذا وكذا، فأخذوا ذلك الرجلَ الذي ظنَّت، فقالوا: هذا؟ قالت: نعم، هو هذا، فأتوا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلما أَمَرَ به قام صاحبُها الذي وقَعَ عليها، فقال: أنا صاحبُها، فقال: «ادْنُ مني، فقد

١٩ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، رسالة طرق حديث "من كنت مولاه فعليٌ مولاه"، مح: عبد العزيز الطباطبائي (إيران: مطبعة نكارش، ١٤٢٣ه) (١٨).

غفَرَ الله لكَ»، وقال للآخَر قولًا حسنًا، فقالوا: أنرجُمه؟ فقال: «لقد تاب توبةً لو تابها أهل المدينة قُبِلَ منهم». قال الذهبي: «هذا حديث منكر جدًّا، على نظافة إسناده، صحَّحه الترمذي..»[٢٠].

٣- وما قاله في حديث: عن أبي بكر بن حفص، عن عائشةَ: أنها جاءت هي وأبواها أبو بكر وأمُّ رُومان فقالا: إنَّا نحبُّ أن تدعوَ لعائشةَ بدعوةٍ ونحن نسمعُ، فقال رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم -: «اللهمَّ اغفِرْ لعائشةَ بنتِ أبي بكر الصدِّيق مغفرةً واجبةً ظاهرةً باطنة»، فعَجِبَ أبواها لحُسنِ دعاءِ النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - لها، فقال: «أتعجبانِ؟ هذه دعوتي لمن يشهدُ أن لا إله إلَّا اللهُ وأنِّي رسولُ الله». قال الذهبي: «منكَرٌ على جَودةِ إسناده»[٢١].

٤- وما قاله كذلك في حديث شَبَابة، عن اللَّيث، عن عُقَيل، عن ابن شهابٍ، عن أنس: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فزالتِ الشَّمسُ صلى الظُّهرَ والعَصرَ ثم ارتَحَلَ». قال الذهبي: «هذا على صحة إسناده منكر»[٢٢].

٥- وما قاله أيضاً في حديث معاوية بن سَلّام، عن زَيد بن سَلّام، سمع أبا سَلّام، حدثني عبد الله الهَوزني - يعني أبا عامر - قال: «لقيت بلالاً فقلت: حدثني كيف كانت نفقة النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: ما كان له شيءٌ إلَّا وأنا الذي كنتُ أَلِي ذلك منه، منذ بعثه الله إلى أن توفي...الحديث». قال الذهبي: «إسناده ثقات، لكنه منكَر»[٢٣].

٢٠ الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، مح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط٣، (الهند - حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية،١٣٧٧هـ) ٩١٧/٣.

٢١ ابن الملقّن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، مختصر استدراك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحَاكم، مح: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله آل حميّد، (الرياض: دار العاصمة، ١٤١١ه) ٢٣٧٨/٥.

٢٢ الذهبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد، المهذب في اختصار السنن الكبير، مح: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، (الرياض: دار الوطن للنشر، ٢٠٠١م) ١٠٩٤/٣.

٢٣ الذهبي، المهذب في اختصار السنن الكبير، ٢٢٠٩/٥.

٦- وما قاله كذلك في حديث الليث، عن يزيد بن أبي حَبيب، عن عبد الله بن الحارث بن جَزْء، قال: توفّي صاحِبٌ لي غريباً، فكُنا على قبره: أنا وابن عُمر، وعبد الله بن عَمرو، وكانت أساميا ثلاثتنا العاص، فقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم: «انزِلُوا قَبرَه، وأنتم عَبيد الله»، فقَبَرنا أخانا، وصَعِدنا، وقد أُبدِلَت أسماؤنا. قال الذهبي: « ومع صحة إسناده، هو منكر من القول، وهو يقتضي أن اسم ابن عمر ما غير إلى ما بعد سنة سبع من الهجرة، وهذا ليس بشيء.»[٢٤].

٧- وما قاله أيضاً في حديث ثابت بن محمد، حدثنا سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يقطع الصلاة الكَشْرُ (يعني التبسُّم)، ولكن تقطعها القَرْقَرَةُ (القهقهة)». قال الذهبي: «هذا حديث منكَرٌ، مع قوة إسناده»[٢٥].

هذا، ووقفتُ للذهبي أيضاً على كلام نفيسٍ يوضح لنا فيه براعته في النقد، وهو ما قاله في شأن حديث أسماء بنت عُمَيس[٢٦] في قصة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لِرَدِّ الشمس لِعَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد فاتَتْهُ صلاةُ العصرِ، لأن الوحيَ كان يَتنَزَّل على النبي صلى الله عليه وسلم ورأسُه في حِجْر عليٍّ، وقد روي هذا الحديث من عدة طُرق[٢٧]، فقال الذهبي مبيّناً

٢٤ الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م) ٢٠٩/٣.

٢٥ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٩٩/١٧.

٢٦ وهذا الحديث مما ربَط فيه الذهبي مسألة نقد الإسناد بنقد المتن، من حيث إن راويه قراداً على ثقته كان كثير الغرائب، فلا يحتمل منه مثل هذه الغرائب الواردة في حديثه هذا.

٢٧ أخرجه الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، مح: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م) (١٠٦٧)، والطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، المعجم الكبير، مح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د. ت) ١٤٧/٢٤، والعقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، الضعفاء الكبير، مح: د.عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) ٣٢٧/٣، وغيرهم، من طريق فضيل بن مرزوق، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن فاطمة بنت الحسين، عن أسماء بنت عميس. وأخرجه أيضاً الطحاوي (١٠٦٨) والطبراني ١٤٤/٢٤، من طريق عون بن محمد، عن أمه أم جعفر، عن أسماء بنت عميس. وإبراهيم مجهول، وكذا عون وأمه مجهولان. وقد صحَّحَ هذا الحديثَ جماعةٌ، وأنكره آخَرون، فقد نقل الطحاوي في المشكل بإثر الحديث (١٠٧١) عن الحافظ أحمد بن صالح المصري قوله: «لا ينبغي لمن كان سبيلُه العلمَ التخلُّف عن حِفظِ حديثِ أسماءَ، لأنه من أجلِّ علاماتِ النُّبوّة». ثم ذيَّله الطحاويُّ بقوله: «وهو كما قال». قلت: وله طرق أخرى، حتى أملى فيه بعضُهم مجلساً جمع فيه طرقه، كأبي القاسم الحسكاني، فيما ذَكرَ الذهبيُّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، في تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، مح: أبي تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م) ١١٨.

وجه النكارة فيها: «لو رُدَّتْ لِعَلِيٍّ لكان رَدُّها يومَ الخندق للنبي صلى الله عليه وسلم بطَريق الأَولَى، فإنه حَزِن وتألَّم ودعا على المشركين لِذلك. ثم نقول لو رُدَّت لِعَليّ لكان لِمُجَرَّدِ دُعاء الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكن لما غابَت خَرجَ وقتُ العصر، ودخَل وقتُ المغرب، وأفطر الصائمون، وصلى المسلمون المَغربَ، فلو رُدَّتِ الشمسُ لَلَزِمَ تَخبيط الأُمّة في صومها وصلاتها، ولم يكن في رَدِّها فائدةٌ لِعَلِيّ، إذ رجوعُها لا يُعِيدُ العصرَ أداءً، ثم هذه الحادثةُ العظيمةُ لو وقَعت لَاشتَهَرت وتَوفَّرتِ الهِمَمُ والدَّواعِي على نقلِها، إذ هي في نقض العاداتِ جاريةٌ مَجرى طُوفَانِ نوح وانشِقاقِ القمر»[٢٨].

ويُلاحَظ في كلام الذهبي هذا إعمالُه عدةَ ضوابطَ في نقد نصّ الخبر المذكور، وهي:

١- مقارنة قِصّة علي هذه بحادثة مُشابهةٍ، وهي ثابتةٌ لدى أهل العلم، ومع ذلك لم يحصل فيها مثلُ ما حصل في هذه القصة، بل إن حصول الأمر ذَاتِه في تلك الحادثة كان أَدعَى وأَولَى، فعندما لم يَحصُل ذلك فيها دلَّ على نَكَارَة ما ورَدَ في قصة عليٍّ.

٢- نَكارَةُ ما ورد في هذه القصة، لما يترتب على حصوله من الخطورة في تخبيط الأمة واختلاط الأمر عليها، ليس إلا لحلِّ مُشكلةِ رجل واحد، وهذا بَعيدٌ عن هَدْي النبي صلى الله عليه وسلم وغير لائق بعُمُوم دَعوتِه.

٣- نكارة ما ورد في هذه القصة، لما يستدعيه مثلُها من الاشتِهار والاستفاضة لو ثبتت، مع توفُّر كامل الدواعي على نقلها.

ولكنني لا أظن الذهبي يتوسَّع في هذا الضابط توسُّعاً كبيراً، لأنه لو توسَّع فيه لرأيناه يردُّ كثيراً من أحاديث الصحيحين بحجة أنها مما تستدعي الاشتِهار والاستِفاضة، ولكنّ الأمرَ عند الذهبي بخلاف ذلك، وإنما يَستعمل الذهبي هذا

٢٨ الذهبي، تلخيص الموضوعات، ١١٩.

الضابط في رواية أمورٍ عَظائمَ؛ يرويها رجال لا يُعتَمَد على انفرادِهم، ولا يُقبَل إغرابُهم بمثل تلك الأمور، كما يشير إليه قوله السابق قريباً في حادثة ردِّ الشمس لعليٍّ: «ثم هذه الحادثةُ العظيمةُ لو وقَعت لَاشتَهَرت وتَوفَّرتِ الهِمَمُ والدَّواعِي على نقلِها، إذ هي في نقض العاداتِ جاريةٌ مَجرى طُوفَانِ نوح وانشِقاقِ القمر».

ويستعمل الذهبي هذا الضابط كذلك فيما يَستَحِيلُ كِتمانُه عادةً، كما في قوله في شأن رواية مَن روى قنوت النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر دائماً في الصبح بعد الركوع جَهْراً، حيث قال: «لو لازَمَه النبي صلى الله عليه وسلم لَنُقِلَ نَقْلَ كافّةٍ، ولَتوفَّرتِ الهِمَم والدّواعي على نَقلِه، ولاستَحَالَ كِتمانُه عادةً»[٢٩].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خَبرِ ردِّ الشمس لِعليّ بن أبي طالبٍ قد أنكَرَه غيرُ واحد من العلماء أيضاً، فممن أنكره بل حَكَم بوضعه جماعةٌ عدَّدَهم ابنُ كثير، فقال: «والأئمةُ في كل عصر ينكرون صحة هذا الحديث ويردُّونه ويبالغون في التشنيع على رواته كما قدمنا عن غير واحد من الحفاظ، كمحمد ويعلى ابني عُبيد الطَّنَافِسِيَّينِ، وكإبراهيم بن يعقوب الجُوزَجاني خطيب دمشق، وكأبي بكر محمد بن حاتم البخاري المعروف بابن زنجويه، وكالحافظ أبي القاسم بن عساكر والشيخ أبي الفرج بن الجوزي وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين، وممن صرَّح بأنه موضوع شيخنا الحافظ أبو الحجاج المِزّي والعلامة أبو العباس بن تيمية»[٣٠]، وأنكره أيضاً الجُوْزْقانِيّ[٣١]، ومحمد بن ناصر البغدادي[٣٢]. وقال ابن كثير: «هذا الحديث ضعيف ومُنكَرٌ من جميع طُرُقه، فلا تخلُو واحدةٌ منها عن شيعيٍّ ومجهول الحال وشيعي ومتروك، ومثل هذا الحديث لا يقبل فيه خبرٌ واحدٌ إذا

٢٩ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، مح: مصطفى أبو الغيط وعبد الحي عجيب، (الرياض دار الوطن، ٢٠٠٠م) ٢٢٤/١.

٣٠ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، مح: علي شيري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ٩٣/٦.

٣١ الجُوْزْقاني، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، مح: د.عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط٤، (الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م) ٣٠٨/١.

٣٢ نقله عنه ابن كثير، البداية والنهاية، ٨٧/٦.

اتصل سنده، لأنه من باب ما تتوفر الدواعي على نقله، فلا بد من نقله بالتواتر والاستفاضة لا أقلَّ مِن ذلك، ونحن لا نُنكِر هذا في قدرة الله تعالى»[٣٣].

ووقفتُ للذهبي أيضاً على حديثٍ أنكرَه، وهو حديث عبد الرحمن بن غَزْوانَ الملقَّب بـ»قُرَادٍ» يرويه عن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه، قال: «خرج أبو طالب إلى الشام، وخرج معه النبي في أشياخ من قريش، فلما أشرفوا على الراهب، هبطوا فحلوا رحالهم، فخرج إليهم الراهب وكانوا قبل ذلك يمُرُّون به فلا يخرج إليهم ولا يَلتفتُ. قال: فهُم يحُلُّون رِحالَهم، فجعل يتخلَّلُهم الراهبُ، حتى جاء فأخذ بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: هذا سيد العالمين، هذا رسول رب العالمين، يبعثه الله رحمة للعالمين، فقال له أشياخٌ من قريش: ما عِلمُك، فقال: إنكم حين أشرفتُم مِن العَقَبَة لم يَبقَ شجرٌ ولا حَجَر إلا خَرّ ساجداً، ولا يَسجُدان إلا لنبيٍّ، وإني أعرفه بخاتَم النبوة أسفلَ مِن غُضروف كَتِفِه مثل التفّاحة، ثم رجع فصنع لهم طعاماً، فلما أتاهم به، وكان هو في رِعْيَة الإبلِ، قال: أرسِلُوا إليه، فأقبل وعليه غمامة تُظِلُّه، فلما دنا من القوم وجَدَهم قد سبقوه إلى فَيء الشجرة، فلما جلس مالَ فَيء الشجرة عليه، فقال: انظروا إلى فَيء الشجرة مالَ عليه، قال: فبينما هو قائم عليهم وهو يناشدهم أن لا يذهبوا به إلى الروم، فإن الروم إن رأوه عرفوه بالصفة فيقتلونه، فالتفتَ فإذا بسبعة قد أقبلوا من الروم فاستقبلَهم، فقال: ما جاء بكم؟ قالوا: جئنا، إن هذا النبي خارج في هذا الشهر، فلم يَبقَ طريقٌ إلا بُعثَ إليه بأُناس، وإنا قد أُخبِرنا خَبرَه، فبُعِثنا إلى طريقك هذا، فقال: هل خَلْفَكُم أحدٌ هو خَيرٌ منكم؟ قالوا: إنما أُخبِرنا خَبرَه بطريقك هذا، قال : أفرأيتم أمراً أراد الله أن يَقضِيَه، هل يستطيع أحدٌ من

٣٣ ابن كثير، البداية والنهاية، ٨٧/٦. وفي كلام ابن كثير هذا ما يدلُّ على أنه كان يرى صحة استعمال ذلك الضابط الذي كان يستعمله شيخُه الذهبي رحمهما الله.

الناس رَدَّه؟ قالوا: لا، قال: فبايَعُوه وأقاموا معه، قال: أَنشُدُكم بالله أيُّكم وليُّه؟ قالوا: أبو طالب، فلم يَزَل يُناشِدُه حتى ردَّه أبو طالب، وبعث معه أبو بكر بلالاً، وزَوَّدَه الراهبُ من الكعك والزيت»[٣٤].

فبالرغم من حسن ظاهر إسناد هذا الخبر قال فيه الذهبي: «هو حديث منكر جداً، وأين كان أبو بكر؟! كان ابنَ عشر سنين، فإنه أصغَرُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين ونصف، وأين كان بلالٌ في هذا الوقت؟! فإن أبا بكر لم يَشتَرِهِ إلا بعد المَبعَث ولم يكن وُلِدَ بعدُ، وأيضاً فإذا كان عليه غمامةٌ تُظِلُّه كيف يُتصَوَّر أن يميل فَيء الشجرة؟! لأن ظلَّ الغمامة يُعدِمُ فَيء الشجرة التي نزل تحتها، ولم نَرَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ذَكَّر أبا طالب قطُّ بقول الراهب، ولا تَذَاكَرَتْه قريشٌ، ولا حَكَتْهُ أولئك الأشياخ مع تَوفُّر هِمَمِهم ودَواعِيهم على حكاية مثلِ ذلك، فلو وقع لاشتَهَر بينهم أيَّما اشتِهار، ولبقي عنده حِسٌّ مِن النبوّة، ولَما أَنكَرَ مجيءَ الوحي إليه أولاً بِغار حِراءٍ، وأَتى خديجةَ خائفاً على عَقلِه، وأيضاً فلو أَثَّرَ هذا الخوف في أبي طالب ورَدَّه، كيف كانت تَطيبُ نفسُه أن يُمَكِّنه من السفر إلى الشام تاجراً لخديجة؟ وفي الحديث ألفاظٌ مُنكرةٌ تُشبِه ألفاظَ الطُّرُقِيّةِ»[٣٥].

وممن أعلَّ هذا الخبر أيضاً بنحو ما أعلَّه به الذهبيُّ: ابنُ سيد الناس[٣٦]، وابن كثير[٣٧].

٣٤ أخرجه الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ، السنن، مح: أحمد محمد شاكر (ج١،٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج٣)، وإبراهيم عطوة عوض (ج٤،٥)، ط٢، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) (٣٦٢٠). ثم قال الترمذي: «حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

٣٥ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، مح: د.بشار عوّاد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م) ١/٥٠٣-٥٠٤.

٣٦ ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد اليَعمَري، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، مح: إبراهيم محمد رمضان، (بيروت: دار القلم، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م) ١/٥٥.

٣٧ ابن كثير، البداية والنهاية، ٢/٣٤٨.

وفيما قاله الذهبي هنا أيضاً ضوابط أخرى اعتمدها في نقده للقصة، أهمها:

١- النقد من خلال الرجوع إلى الحقائق التاريخية، فلما كان في القصة ما يخالف الحقائق التاريخية من حيث وجود أشخاص مذكورين لم يدركوا القصة المذكورة، ثبت لديه أن هذه القصة منكرة.

٢- وجود أحداث جرت في هذه القصة لا تتفق مع العقل ولا مع المنطق، كحال فَيء الشجرة، وعدم تذكيره صلى الله عليه وسلم لِعَمِّه بما حَصَل معهم بعد أن أتته النبوة، ليُذعِنَ للحق ويؤمن بنبوته صلى الله عليه وسلم، لأن ذلك كان أدعَى لِقَبُوله دعوة الإسلام.

فهذه أهم الضوابط التي استعملها الذهبي في نقده للأحاديث والأخبار.

٣. نقده لأحاديثَ في «صحيح مسلم»:

وقد أخذ الذهبي على مسلم إخراجه لبعض الأحاديث في «صحيحه»، وليس ذلك من جهة إخلال مسلم بشرطه الذي بيّنه في مقدمة «الصحيح» كما سيظهر لنا، وإنما استنكاراً لمتونها، ولما تشتمل عليه من الغرابة أو النكارة مما يجعلها غيرَ صالحة لأن تُودَع في «الصحيح» بحسب نقد الذهبي.

وأغلب الظنّ أن الإمامَ مُسلِماً لم يَخفَ عليه كَثيرٌ من ذلك، وإنما هناك احتمالات، منها:

أ- أن يكون مسلمٌ تَسَمَّحَ بإخراجها؛ لأنه رأى أن لها ما يشُدُّها ويَعضُدُها من نصوص أخرى، وإن لم يُبيّن لنا تلكَ الشواهدَ العاضِدةَ لها في «صحيحه»، إلا أنها موجودة في كتب الحديث الأخرى.

ب- أو أن يكون هناك اختلاف في نقد كلٍّ منها، فهذا يرى أن الراوي فلاناً يُحتَمَل نَقلُه وتَفَرُّدُه بما نقلَه، وذاك لا يرى ذلك، لأنه يظن أن الخبر الذي

نقله – إن ثبت – لا بدَّ أن يَشتَهِر ويستفيض، فلما انفرد به هذا الراوي دلَّ على أنه منكَرٌ في النقلِ، غَريبٌ وُرُودُه.

ولهذا فليس كل ما اعتَرض به الذهبيُّ على مسلم يَتَّجِهُ في النقد، أو يُسلَّم له فيه، فالقول في بعض ذلك قَولُ مسلم، والله أعلم.

هذا، ولم يَعمِدِ الذهبيُّ إلى جَمعِ ما نَقَدَه من هذه الأحاديث في مُصنَّف مُفرَد، ولكنه كان يُنبِّه إلى ذلك في بعض كُتُبِه في أثناء تراجم الرِّجال، وأكثر ذلك مما أَورَدَه في كتابه «ميزان الاعتدال» الذي كان يذكر فيه ما يُنكَر على بعض رجال مسلم من الروايات، فينُصُّ على نكارتها، دون التعرُّض لبيان سبب تلك النَّكارة، وأنا أُورِدُ تلك الأحاديث مبيّناً وجهَ النكارة فيها باختصارٍ مّا أمكَنَ، مناقشاً له في بعضها، من غير توسُّع في تخريج هذه الأحاديث من مصادر الحديث الأخرى، لأن الذي يعنينا هنا معرفة مواضعها في «صحيح مسلم»، وحَسبُ، إلا إن اقتضى الحالُ ذكر تخريجها.

وهذه الأحاديث قد بلغت لديَّ من خلال التقصِّي والاستقراء الذي أجريتُه في كتاب «الميزان»، سبعةَ أحاديث فقط، كما قدمتُه.

وهذا أوانُ بيان تلك الأحاديث وشرح وجه نكارتها من منظور الذهبي:

٣. ١. حديث جعفر بن سليمان، عن ثابت البُنَاني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه قال: «أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطر، قال: فحسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه حتى أصابَه مِن المَطَر، فقلنا: يا رسول الله، لم صنعتَ هذا؟ قال: لأنه حديثُ عَهدٍ بِرَبِّه تعالى»[٣٨]. ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة جعفر بن سليمان الضُّبَعِي، مبيّناً أنه من

٣٨ أخرجه مسلم بن الحجاج، في صحيحه، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت) (٨٩٨).

الأحاديث التي تفرّد بها، وعُدَّت مما يُنكَرُ على جعفر[٣٩]. وهذا من الأحاديث التي أخرجها مسلم في أصل الباب.

وقد أشار النسائي إلى موضع النكارة في هذا الحديث، فقال: «لم أفهم: **أصابنا**، ولا **فحسر**، كما أردتُ»[٤٠].

أقول: الذي يغلب على ظني أن النسائي أراد أن قوله: «فَحَسَر» قولٌ مُطلَق يَحتاج إلى تقييد، لمعرفة الموضع الذي حسر عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثَوبَه مِن جَسدِه، وأن قوله: «أصابنا» يقتضي أن يكون صلى الله عليه وسلم فَعَلَ ذلك بمَحضَرٍ من الصحابة، فلماذا لم يَنقُل فِعلَ النبي صلى الله عليه وسلم هذا غير جعفر الضُّبَعي عن ثابت البناني عن أنس بن مالك، دون سائر أصحاب ثابت البناني الحُفاظ الكبار، أمثال شعبة بن الحجاج وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة وغيرهم[٤١]؟!!

ثم تعليل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله: «حديثُ عَهدٍ بِرَبِّه» قولٌ فيه ما فيه من الإشكال الذي يَحتاجُ إلى إيضاحٍ وبَيانٍ شافٍ.

وممن أنكر هذا الحديث أيضاً ابنُ عمّار الشهيد[٤٢].

أقول: ليس هناك ما يُسَوِّغ معه الحكمُ بنكارة هذا الحديث، فإن كان السببُ هو عدم اتضاح معاني بعض ألفاظه، فذاك أمرٌ لا يستدعي - بالضرورة

٣٩ الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مح: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م) ١/٤١٠، ونقل الذهبي توثيقه عن ابن معين، وقول أحمد فيه: «لا بأس به»، وذكر عن البخاري أنه قال فيه: «يخالف في بعض حديثه»، وعن يحيى القطان أنه كان لا يكتُب حديثه ويستضعفه، ونقل عن عدة من العلماء أنه كان رافضياً، لكن قال الذهبي: «قد روى أحاديث في مناقب الشيخين رضي الله عنهما - يعني أبا بكر وعمر - وهو صدوق في نفسه وينفرد بأحاديث عُدَّت مما ينكر، واختلف في الاحتجاج بها».

٤٠ أخرجه النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، في السنن الكبرى، مح: حسن عبد المنعم شلبي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م) (١٨٥٠).

٤١ ذكرهم ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين الحنبلي، في شرح علل الترمذي، مح. د. همام سعيد، (الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٧م) ٢/٦٩٠، في الطبقة الأولى من الثقات من أصحاب ثابت البناني.

٤٢ ابن عمار الشهيد، علل أحاديث مسلم، (١٥).

- إنكارَه، وقُصارَى ما فيه أن يقال: إنه خفيَ معنى تلك الألفاظ على الذي استَنْكَرها، وقد ظَهَرَ المعنى لمسلمٍ وغيره، والله أعلَم.

٣. ٢. حديث عكرمة [وهو ابن عمار اليَمَامي]، حدثنا أبو زميل [وهو سماك بن الوليد الحنفي اليمامي]، حدثني ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يُقاعِدُونه، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: يا نبي الله، ثلاثٌ أَعطِنِيهِنَّ، قال: نعم، قال: عندي أحسنُ العرب وأجملُه؛ أمُّ حبيبة بنت أبي سفيان، أزوِّجُكَها، قال: نعم، قال: ومعاويةُ تجعله كاتباً بين يَدَيك، قال: نعم، قال: وتؤمِّرُني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: نعم»[٤٣]. أورد الذهبي هذا الحديث في ترجمة عكرمة بن عمار العِجْلي اليمامي[٤٤]، وقال: «ساقَ له مسلم أصلًا مُنكراً» وذكَر حديثه هذا. وهذا من الأحاديث التي أخرجها مسلم في أصل الباب كذلك.

وقد أنكر هذا الحديث أيضاً عدد من العلماء؛ كابن الجوزي، الذي بَيَّن وجهَ نكارته، فقال: «إنما قلنا: إن هذا وهمٌ، لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عُبيد الله بن جحش، وولَدَت له، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصَّرَ، وثبتت هي على دينها، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي يَخطُبها عليه، فزوّجَه إياها وأصدَقَها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الفتنة، فدخل عليها فنَحَّتْ بِساطَ رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لا يَجلِسَ عليه، ولا خلافَ أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمانٍ، ولا يُعرَف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَمَّر أبا سفيان»[٤٥].

٤٣ أخرجه مسلم، (٢٥٠١).

٤٤ الذهبي، ميزان الاعتدال، ٩٣/٣، ونقل الذهبي توثيقه عن عدة من العلماء؛ كابن المديني وابن معين و ابن عمار والعجلي والدارقطني وغيرهم، وذكر عن أحمد أنه مضطرب الحديث في غير إياس بن سلمة بن الأكوع، وضعفه غير واحد في يحيى بن أبي كثير خاصةً، منهم ابن المديني وأحمد والبخاري وأبو حاتم وغيرهم، وقال صالح بن محمد وإسحاق بن أحمد البخاري الحافظ: «ينفرد بأحاديث لم يشركه فيها غيره»، وقال ابن خِراش: «في حديثه نُكْرَةٌ».

٤٥ ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مح: د. علي حسين البواب، (الرياض، دار الوطن، د. ت) ٤٦٣/٢-٤٦٤.

وممن أنكر هذا الحديث كذلك ابنُ حزم، بل جازَفَ فحَكَم بوضْعِه[٤٦]، وأنكره أيضا القاضي عياض[٤٧]، وابن قيم الجوزية[٤٨]، وغيرهم.

أقول: نكارة هذا الحديث واضحةٌ جَلِيّةٌ، وفي قول ابن الجوزي البيان الكافي[٤٩].

٣. ٣. حديث محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأَتاهُ رجل يوم النحر،... وأتاه آخر، فقال: إني أفَضْتُ إلى البيت قبل أن أَرمِيَ؟ قال: ارْمِ ولا حَرَجَ»[٥٠]. أورد الذهبي هذا الحديث مبيّناً أنه من غرائب محمد بن أبي حفصة[٥١] في مسلم. وهذا من الأحاديث التي لم يخرجها مسلم في الباب أصلاً، إنما أخرجها بعد حديث الأصل الذي ليس فيه ذكر الإفاضة قبل الرمي.

وقد كشف لنا ابن القَطّان الفاسي عن وجه النكارة في هذا الحديث بقوله: «الحديث من رواية الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو،

---

٤٦ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، مح: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت) ٢٣/٦. لكن رد ابن الصلاح على مجازفة ابن حزم هذه، فقال: وهذا القول من جسارته؛ فإنه كان هَجُوماً على تخطئة الأئمة الكبار، وإطلاق اللسان فيهم، ولا نعلم أحداً من أئمة الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث، وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وغيرهما، وكان مُستجابَ الدعوة. نقله عن ابن الصلاح: برهانُ الدين الحلبي، أبو الوفا إبراهيم بن محمد، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، مح: صبحي السامرائي، (بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية،١٩٨٧) (٥٣٤).

٤٧ القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليَحصُبي السبتي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مح: يحيى إسماعيل، (مصر: دار الوفاء، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ٥٤٦/٧.

٤٨ ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الزَّرْعِي، تهذيب سنن أبي داود، (بيروت: دار المعرفة، د.ت) ٣٢/٣-٣٣.

٤٩ وقد سلك بعض العلماء تأويلات لدفع النكارة عن هذا الحديث، ومنهم ابن الصلاح والنووي والأمير الصنعاني. ولكنها لا تخلو عن تكلُّف، والأقرب الحكم بنكارته، كما جزم به غيرهم، والله تعالى أعلم. جمع تلك التأويلات الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مح: صلاح عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م) ١٢٢/١.

٥٠ أخرجه مسلم، (١٣٠٦).

٥١ الذهبي، ميزان الاعتدال، ٥٢٥/٣-٥٢٦، ونقل الذهبي تضعيفه عن يحيى القطان وابن معين والنسائي وابن عدي، وقال الذهبي، في سير أعلام النبلاء ٥٩/٧: «روى له الشيخان في المتابعات، ما أظن أن واحداً منهما جعله حجةً».

وأصحاب الزهري الحفاظ لا يقولون في روايتهم: أَفضْتُ قبلَ أن أَرمِيَ، وابن أبي حفصة يقول ذاك... والرجل ثقة، ولكنه يُضعَّف في الزهري خاصَّةً، كأنه لم يحفظ حديثَه كما يَجب، فصار يجيء فيه بخلاف ما يجيء به غيره»[٥٢].

وممن أنكره أيضاً الدارقطني، حيث قال بعد أن أخرجه: «لم يتابع عليه، وأُراهُ وهِمَ فيه»[٥٣].

أقول: ما قاله ابن القطان بأن ابن أبي حفصة ثقة إلا في الزهري خاصة، فقول فيه تَساهُلٌ، إذ هو ضعيف في الجملة، ولكنه يُعتَبَر به - أي في المتابعات والشواهد - كما يظهر من خلال أقوال العلماء فيه.

وانفراده هنا عن الزهري - دون سائر الحفاظ الكبار من أصحاب الزهري - بزيادة ذكر الإفاضة قبل الرمي، شاهدٌ على عدم ضبطه لحديثه.

٣. ٤. حديث أبي الزُّبَير، عن جابر رضي الله عنه، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يَحِلُّ لِأحدِكم أن يَحمِلَ بمكة السِّلاحَ»[٥٤]. ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة أبي الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المَكّي[٥٥]، فيما لم يُصرِّح فيه أبو الزُّبير بسماعه من جابر، وأن في قلبه منه شيئاً - يعني شكّاً في ثبوته -. وهذا الحديث خرّجه مسلم في أصل الباب.

ولعل الذهبي إنما أنكر هذا الخبر من جانبين؛ جانب الإسناد؛ لأجل انفراد أبي الزبير به عن جابر، وجانب المتن؛ لمخالفة حديثه هذا لما ثبت من

٥٢ ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٣٦١/٢.

٥٣ أخرجه الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، السنن، مح: شعيب الارنؤوط، وأصحابه، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م) (٢٥٦٩).

٥٤ أخرجه مسلم، (١٣٥٦).

٥٥ الذهبي، الميزان، ٣٩/٤ ونقل الذهبي توثيقه عن ابن المديني وابن معين والنسائي وابن عدي وغيرهم، ونقل عن البخاري وأبي زرعة و أبي حاتم أنه لا يحتج به، وأن أحمد كان يضعفه، وذكر الذهبي أنه عِيبَ عليه التدليسُ. قلت: يعني أنه لا يؤمن أن يروي عن بعض الضعفاء من التابعين ثم يُسقِط ذكرهم.

كون رسول الله صلى الله عليه وسلم دَخَل مكةَ عام القَضِيّة ومعه السِّلاح[٥٦]، وكونه أيضاً دخل عام الفتح وعلى رأسِه المِغْفَر[٥٧]، من أجل ذلك اختَلَج في صدر الذهبيّ شكٌّ في ثبوته، والله أعلم.

ولكنني أقول: لا نكارة في حديث جابر المذكور، ولا معارضةَ بينه وبين الحديثين الآخَرين، لأن معنى الحديث - فيما يظهر لي -: أنه أراد تحريم القتال بمكة، لكونها حرماً آمِناً، وأن دخوله إليها حاملاً السلاحَ إنما كان بإذن من الله تعالى، كما أوضحَ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله: «ألا وإنها لم تَحِلَّ لأحد قبلي، ولم تَحِلَّ لأحد بعدي، ألا وإنها حَلَّت لي ساعةً مِن نَهارٍ، ألا وإنها ساعتي هذه حرامٌ»[٥٨].

٣. ٥. حديث أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه أيضاً: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة - أو دخل يوم فتح مكة - وعليه عِمامةٌ سوداء بغير إحرام»[٥٩]. أورده الذهبي في ترجمة معاوية بن عمار الدُّهْنِي[٦٠]، قائلًا: «إنه من أفراده وإن كان قد رواه مسلم»، وكان قد ذكره أيضاً في ترجمة أبي الزبير محمد بن مسلم المكي، لأن معاوية يرويه عنه عن جابر، وقال: «معاوية بن عمار ليس بذاك»[٦١]. وهذا الحديث مما خرّجه مسلم في أصل الباب كذلك.

٥٦ كما في حديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، في صحيحه، عناية: د.محمد زهير بن ناصر الناصر، (الرياض: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ) (٢٧٠١) وغيره: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج معتمرا فحال كفار قريش بينه وبين البيت، فنحر هديه، وحلق رأسه بالحديبية، وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل، ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا سيوفاً ولا يقيم بها إلا ما أحبُّوا، فاعتمر من العام المقبل، فدخلها كما كان صالحهم...

٥٧ أخرجه البخاري، (١٨٤٦). والمِغفَر: وِقايةُ للرأس يَتَقَنَّعُ به المتسلِّح. وهو زَرَدٌ يُنسَجُ مِن الدُّرُوع على قَدرِ الرأس يَلبَس تحت القَلنسُوة. انظر: أبو عبيد القاسم بن سلّام، السلاح، مح: حاتم الضامن، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م) ٢٩، والهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، مح: أحمد فريد المزيدي، (السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٩م) ١٣٧٩/٤.

٥٨ أخرجه البخاري، (١١٢).

٥٩ أخرجه مسلم، (١٣٥٨).

٦٠ الذهبي، الميزان، ١٣٧/٤. ونقل الذهبي عن ابن معين أنه قال فيه: «ليس به بأس»، وعن أبي حاتم أنه قال : «لا يحتج به».

٦١ الذهبي، الميزان، ٣٩/٤.

من خلال كلام الذهبي في هذا الحديث يحتمل أن يكون قصده فيه إنكارَ الحديث من جهة السند أو من جهة المتن، أو من جهتهما معاً، من حيث التفرُّدُ، والمخالفةُ في المتن.

أقول: لكن لم ينفرد به معاوية بن عمار عن أبي الزبير، كما جزم به الذهبي، فقد أخرجه مسلم أيضاً بإثره عن أبيه عمار بن أبي معاوية الدُّهْنِي[٦٢]، وأخرجه غيره عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير[٦٣]، فيبقى الكلام في تفرُّدِ أبي الزبير به عن جابر. فما وجه إنكار الذهبي لهذا الخبر؟!

الذي يَغلِب على ظنّي أن الذهبي إنما أنكره لأنه مُخالِفٌ لما ثبت عن أنس بن مالك بإسناد أَصَحَّ من إسناد حديث جابر هذا: أن النبي دخل مكةَ وعلى رأسه المِغفَر[٦٤].

أقول: ومما يُؤكِّد وقوعَ الوَهم فيه من أبي الزبير أن عمرو بن حُرَيثٍ روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خَطَبَ الناسَ وعليه عِمامةٌ سوداءُ[٦٥]. يعني ذلك اليومَ[٦٦]. فالتبَسَ الأمرُ على أبي الزبير، فجعله عند دخول مكة، وإنما لَبِسَ النبي صلى الله عليه وسلم العِمامةَ بعد ذلك لما خَطَبَ الناسَ.

ولعله مما يرجِّح ظنَّ الذهبي من الشكِّ في عدم ثبوت خبرِ جابر، أنه روي عن أبي الزبير مرة مرسلاً، وذلك فيما رواه وكيع بن الجَرّاح وعفان بن مسلم كلاهما عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير[٦٧]. وهذا مما يُعلُّ به الموصولُ، ولا يَثبُت به المتن!

---

٦٢ أخرجه مسلم، في الصحيح، (١٣٥٨)

٦٣ أخرجه أحمد بن حنبل الشيباني، في مسنده، مح: شعيب الأرنؤوط وأصحابه، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م) (١٤٩٠٤).

٦٤ أخرجه البخاري، في الصحيح، (١٨٤٦)

٦٥ أخرجه مسلم، في الصحيح، (١٣٥٩).

٦٦ كما توضحه رواية الحميدي، عبد الله بن الزبير المكي، في مسنده، مح: حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت) (٥٦٦)،

٦٧ أخرجه عنهما ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، في الطبقات الكبير، مح: علي محمد عمر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م)، ٣٩١/١.

٣. ٦. حديث أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه كذلك، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأةً فأتى امرأتَه زَينَبَ، وهي تَمعَسُ مَنِيئةً لها[٦٨]، فقضى حاجَتَه، ثم خرج إلى أصحابه، فقال: إن المرأةَ تُقبِلُ في صورة شيطان وتُدبِر في صورة شيطان، فإذا أبصَرَ أحدُكم امرأةً فليأتِ أهله، فإن ذلك يَردُّ ما في نفسِه»[٦٩]. وقد ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة أبي الزبير المكي أيضاً، فيما لم يُصرِّح فيه أبو الزبير بالسماع، وأن في قلبه منه شيئاً[٧٠]. وهذا الحديث أيضاً مما خرّجه مسلم في أصل الباب.

وقد روي هذا الحديثُ عن قتيبة بن سعيد عن حرب بن أبي العالية عن أبي الزبير مرسلاً[٧١].

والظاهر أن الذهبي إنما أنكَرَ هذا الخبرَ تَنزِيهاً منه للنبي صلى الله عليه وسلم؛ مِن أن يَخدِش ذلك في مقام النبوة؛ بأن يُنسَب إلى الميل الغريزي للنساء. لكن مثل ذلك في الحقيقة لا يَضِيرُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم؛ بأن يَعتريَه ما يَعتَرِي سائر الناس - إذ هو منهم وإنما فُضِّل عنهم بالوحي - مِن الميل الغريزي للنساء، وهو مما فَطَرَ اللهُ الناسَ عليه، وهو القائل : «حُبِّب إلي من الدنيا: النساءُ، والطِّيبُ، وجُعِلَ قُرّة عيني في الصلاة»[٧٢].

ولكن الذي يبعد هو أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد امتدَّت عينُه إلى ما لا يَحِلُّ له مما نَهاه الله عنه من زهرة الحياة الدنيا، حتى حدثته نفسُه بما يُنزَّه عنه الأنبياء، يقول القاضي عياض: «ولا يُظَنّ بفعل النبي صلى الله

٦٨ قوله: «تمعس»، أي: تدبغ. وأصل المعس: المعك والدلك. وقوله: «منيئة»، أي: الأديم – يعني الجلد ما دام في الدباغ. قاله ابن الأثير الجَزَري ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، مح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) مادة (معس) و(منأ).

٦٩ أخرجه مسلم، في الصحيح، (١٤٠٣).

٧٠ الذهبي، الميزان، ٣٩/٤.

٧١ أخرجه النسائي في السنن الكبرى، (٩٠٧٣).

٧٢ أخرجه النسائي في السنن الكبرى، (٨٨٣٦).

عليه وسلم ذلك مع زينبَ، حين رأى المرأةَ، أنه وقع فى نفسِه مما رآه شيءٌ، وقالت نفسُه، فهو مُنَزَّه عليه السلام عن ذلك، لكنه فَعَلَ ذلك ليُقتَدى به في الفعل، ويُمتَثَل أمرُه بالقَول»[٧٣].

ونحوه قول ابن مفلح الحنبلي: «وإنما أتى عليه السلام ما فعل بياناً و إرشاداً إلى ما ينبغي فعله، فعَلَّمَ الناسَ بفعله»[٧٤].

على أنه ليس في القصة ما يدلُّ على أنه صلى الله عليه وسلم أدامَ النَّظَر إلى تلك المرأة، وقد بَيَّن النبي عليه الصلاة والسلام أن الإنسان لا يؤاخذ بالنظرة الأُولَى العَاجِلة إلى ما لا يَحِلُّ النظر إليه من النساء، لأنها غير مقصودة، وإنما يؤاخذ بتكرار النظر، ولذلك قال لعلي بن أبي طالب: «لا تُتبِعِ النَّظْرةَ النَّظْرةَ، فإنما لكَ الأُولَى وليست لكَ الآخِرةُ»[٧٥].

ثم إن هذه القصة قد تَعدَّدتْ مَخارِجُها وطُرقُها؛ إذ رُوِيَت أيضاً عن أبي كَبْشَةَ الأنمارِيّ[٧٦]، وعن عبد الله بن مسعود، على اختلاف عنه في الرفع[٧٧] والوقف[٧٨]، وعن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيّ مرسلًا[٧٩]، وهو من كبار التابعين، وعن سالم بن أبي الجعد مرسلاً أيضاً[٨٠]. فهي من حيث الثبوت ثابتة لا محالة، فيبقى توجيه الحديث بما يناسب مقام النبوة، كما قدمنا، والله تعالى أعلم.

---

٧٣ القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ٥٣١/٤-٥٣٢.

٧٤ ابن مفلح الحنبلي، شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية، مح: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م) ١١٦/٣.

٧٥ أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِستاني، في السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، (بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م) (٢١٤٩)، والترمذي في السنن، (٢٧٧٧) من حديث بريدة الأسلمي، وأخرجه أحمد في المسند، (١٣٧٣) من حديث علي بن أبي طالب.

٧٦ أخرجه أحمد في المسند، (١٨٠٢٨).

٧٧ أخرجه الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد، السنن، مح: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، (بيروت: دار الكتاب العربي،١٤٠٧هـ) (٢٢١٥)،

٧٨ أخرجه ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي، المصنف، مح: محمد عوامة، (جدة: دار القبلة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م) (١٧٤٨٦).

٧٩ أخرجه ابن أبي شيبة، المصنف، (١٧٤٨٤).

٨٠ أخرجه ابن أبي شيبة، المصنف، (١٧٤٨٧).

٣. ٧. حديث أبي الزبير، عن جابرٍ رضي الله عنه أيضاً، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُجَصَّص القبرُ، وأن يُقعَد عليه، وأن يُبنَى عليه»[٨١]. استنكر الذهبي هذا الحديث[٨٢]، ومِن حجَّته كذلك: «أنه مما لم يُصرَّح فيه أبو الزبير بسماعه من جابر». وهذا الحديث مما أخرجه مسلم أيضاً في أصل الباب.

وكأن الذهبي لم يَقِف على الطريق الثانية التي أوردها مسلم بذكر تصريح أبي الزبير بسماعه من جابر، فانتفَتْ شُبهةُ تَدلِيسِه في هذا الحديث.

لكن يبقى استشكال الذهبي له بقوله: «في القلب منه شيء؟» فما وجهه يا ترى؟! الظاهر أنه استنكره لانفراد أبي الزبير به عن جابر، لأن أمراً مثلَه مما تتوفَّر الدواعي إلى اشتِهارِه، وتتوجَّه الهِمَمُ إلى نَقْلِه، فيقتضي ذلك تَعدُّدُ مَخارِجِه، والله أعلم.

خاتمة

من خلال هذا العرض المقتضَب لتلك الأحاديث التي استنكرها الإمام الذهبي يتضح لنا أنه رحمه الله قد سلك في نقده لأحاديث «صحيح مسلم» نهجاً علميا مُحكَماً، معتمداً في ذلك على قرائن وضوابط علميةٍ، استعمَلَها في نقد تلك الأحاديث، دون الاكتفاء بالنظر إلى ظواهر الأسانيد. ومن هذه الضوابط والقرائن العلمية التي اعتمدها:

١- أن يشتمل الحديث على أمر يتعذر معه فهم المراد منه، أو لا يمكن تطبيق مضمون الحديث مع وجود ذلك الأمر على إطلاقه. كالذي حصل في الحديث الأول.

٨١ أخرجه مسلم، في الصحيح، (٩٧٠). تجصيص القبر أو تقصيصه: هو بناؤه بالقَصَّةِ، وهي الجِصُّ. قاله ابن الأثير، في النهاية، مادة (قصص).

٨٢ الذهبي، الميزان، ٣٩/٤.

٢- أن يكون مضمون الحديث مخالفا لمضمون حديث آخر، أو أحاديث أخرى، أقوى إسنادا منه، ونلحظ في هذا الضابط اشتراكة بين نقد الإسناد وبين نقد المتن. كالذي حصل في أحاديث أبي الزبير المكي، التي لم يصرح فيها بالسماع من جابر. كالحديثين الرابع والخامس.

٣- نكارة ما ورد في الحديث، لما يستدعيه مثله من الاشتهار، وتوفر الدواعي على نقله. كالذي حصل في الحديثين الثالث والسابع.

٤- نكارة ما ورد في الحديث، لمخالفته للحقائق التاريخية، وما يعرفه أهل السير والمغازي، مما اتفقوا عليه. كالذي حصل في الحديث الثاني.

٥- اشتمال الحديث على ما يخدش في مقام النبوة، من نسبة أمور يتنزه عنها الأنبياء، ولا تتناسب مع أخلاقهم. كالذي حصل في الحديث السادس.

وهذه الضوابط التي اعتمدها الذهبي غايةٌ في الدِّقّة، ماعدا الضابط الخامس؛ فلأجل ما بَيّنْتُه من أنه غير منضبط البتةَ، لأن بعض ذلك مما يَعتَري الأنبياءَ،لأنه من دوافع الغرائز التي تَعتَري سائر البشر، ولا تُعدُّ عَيباً في مقام النبوة بحالٍ، بل قد يكون تَنزيه الأنبياء عن مثل ذلك مما يَخدِش في إنسانيَّتِهم، ويرفعُهم عن وصفهم البشري، وقد قال سبحانه: (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليه) (الكهف:١١٠).

المصادر والمراجع

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تاريخ بغداد، مح: د.بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرازي، العلل، مح: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد بن عبد الله

الحميد و د.خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي، المصنف، مح: محمد عوامة، (جدة: دار القبلة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

ابن الأثير الجَزَري ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، مح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، مح: د. علي حسين البواب، (الرياض، دار الوطن، د. ت).

ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى، مح: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، (مصر: دار هجر، ١٤١٣هـ).

ابنُ القطَّان الفاسيّ، علي بن محمد، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، (الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، التميمي، أبو حاتم البُستي، الصحيح، مح: شعيب الأرنؤوط، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، مح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٤م).

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق ومراقبة: محمد عبد المعيد خان بمشاركة آخرين، ط٢، (حيدر آباد الدكن، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، مح: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين الحنبلي، شرح علل الترمذي، مح. د. همام سعيد، (الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٧م).

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبير، مح: علي محمد عمر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م).

ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد اليَعمَري، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، مح: إبراهيم محمد رمضان، (بيروت: دار القلم، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، طبقات علماء الحديث، مح: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

ابن عمار الشهيد، محمد بن أحمد الهَرَوي، علل أحاديث صحيح مسلم بن الحجاج القشيري، مح: محمد بن علي الأزهري، (القاهرة: دار الفاروق الحديثة، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م).

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الزَّرْعِي، تهذيب سنن أبي داود، (بيروت: دار المعرفة، د.ت).

ابنُ كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، مح: سامي بن محمد سلامة، ط٢، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ).

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، مح: علي شيري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

ابن مفلح الحنبلي، شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية، مح: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

ابن الملقِّن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، مختصر استدراك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، مح: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله آل حميّد، (الرياض: دار العاصمة، ١٤١١ه).

أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِستاني، السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، (بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).

أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، مح: شعيب الأرنؤوط وأصحابه، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

البخاري، محمد بن إسماعيل، الصحيح، عناية: د.محمد زهير بن ناصر الناصر، (الرياض: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

برهانُ الدين الحلبي، أبو الوفا إبراهيم بن محمد، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، مح: صبحي السامرائي، (بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية،١٩٨٧).

بشار عواد، الدكتور، مقدمة تحقيق سير أعلام النبلاء، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ، السنن، مح: أحمد محمد شاكر (ج١،٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج٣)، وإبراهيم عطوة عوض (ج٤،٥)، ط٢، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

الجُوْرْقاني، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، مح: د.عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط٤، (الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).

الجياني، أبو علي الحسين بن محمد الغساني، تقييد المهمل وتمييز المشكل، مح: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

الحميدي، عبد الله بن الزبير المكي، المسند، مح: حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، الإلزامات والتتبع، مح: مقبل بن هادي الوداعي، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، السنن، مح: شعيب الارنؤوط، وأصحابه، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد، السنن، مح: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، (بيروت: دار الكتاب العربي،١٤٠٧هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م).

الذهبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد، المهذب في اختصار السنن الكبير، مح: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، (الرياض: دار الوطن للنشر، ٢٠٠١م).

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، مح: مصطفى أبو الغيط وعبد الحي عجيب، (الرياض دار الوطن، ٢٠٠٠م).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، مح: أبي تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، مح: د.بشار عوّاد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م).

الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مح: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م).

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، رسالة طرق حديث «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»، مح: عبد العزيز الطباطبائي (إيران: مطبعة نكارش، ١٤٢٣ه).

الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، مح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط٣، (الهند - حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٧هـ).

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، أعيان العصر وأعوان النصر، مح: د.علي أبو زيد، ود.نبيل أبو عشمة، ود.محمد موعد، ود.محمود سالم محمد، (بيروت، دمشق: دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م).

الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مح: صلاح عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م).

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، المعجم الكبير، مح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د. ت).

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، مح: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

أبو عبيد القاسم بن سلّام، السلاح، مح: حاتم الضامن، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م).

العطار، رشيد الدين، غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، مح: محمد خرشافي، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٧ه).

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، الضعفاء الكبير، مح: د.عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليَحصُبي السبتي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مح: يحيى إسماعيل، (مصر: دار الوفاء، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

القرافي، شهاب الدين القَرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي، شرح تنقيح الفصول، مح: طه عبد الرؤوف سعد (المدينة المنورة: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م).

المازري، أبو عبد الله محمد بن علي المالكي، المعلم بفوائد مسلم، مح: محمد الشاذلي النيفر، ط٢، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٨م- ١٩٩١م).

مسلم بن الحجاج، الصحيح، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الكبرى، مح: حسن عبد المنعم شلبي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).

النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط٢، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ).

الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، مح: أحمد فريد المزيدي، (السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٩م).

Kaynakça

Ahmed, Ahmed b. Muhammed b. Hanbel eş-Şeybânî. *el-Müsned*, thk. Şuayb el-Arnavûd, Âdil Mürşid Vdğ. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1421.

Buhârî, Muhammed b. İsmâîl el-Kûfî. *Es-Sahîh*. thk. Muhammed Züheyr b. Nâsır En-Nâsır., Musevveratün ani's-Sultâniyye bi İdâfeti Terkim Muhammed Fuâd Abdulbâkî. Riyad: Dâru Tavkı'n-Necât, 1422.

Ceyyani, Ebu Ali Hüseyin b. Muhammed b. Ahmed el-Gassani. *Takyîd el-Mümel ve Temyîz'i-Müşkil*, thk. Ali b. Muhammed el İmran ve Muhammed Aziz Şems. Mekke: Daru Âlemi'l-Fevaîd, 2000.

Cürkani, Ebû Abdillâh Hüseyn b. İbrâhîm b. Hüseyn el-Hemedânî el- Cürkani. *el-Ebâtîl ve'l-Menâkîr ve's-Sihâh ve'l-Meşâhîr*, thk. Abdurrahman b. Abdu'l-Cebbar el- Feryefaî. Riyad: Daru's-Samîî, 2002.

Dârekutnî, Ebü'l-Hasen Alî b. Ömer b. Ahmed. *el-İlzâmêt Ve't-Tetebbû*, thk. Mukbil b. Hâdi el-Vâdîî. Beyrut: Darü'l-Kütüb el- İlmiyye, 2. Basım, 1985.

Dârekutnî, Ebü'l-Hasen Alî b. Ömer b. Ahmed. *Es-Sünen*, thk. Şuayb el-Arnavût. Beyrut: Müssesetü'r-Risale, 2004.

Dârimî, Ebû Muhammed Abdullah b. Abdırrahmân b. el-Fazl Ed-Dârımî. *es-Sünen*, thk. Fevvâz Zemerlı ve Hâlıt Es-Sebî, Beyrut: Dârü'l-Kıtab el-Ârâbi, 1407.

Ebû Dâvud, Süleyman b. Eş'as Es-Sicistânî. *es-Sünen*, thk. Şuayb el-Arnavûd, Muhammed Kâmil Karabelli, Beyrut: Dâru'r-Risâleti'l-Âlemiyye, 1403.

Ebü'l-Abbâs Şihâbüddîn Ahmed b. İdrîs b. Abdirrahmân el-Mısrî el-Karâfî. *Şarh Tenkihi›l- Fusul*, thk. Taha Abdu'r-Raûf Sâd. Medine: Şeriketü't-Tibâ'a el-Fenniyye, 1973.

el-Attâr, Raşîdü'ddîn Yahyâ b. Ali el-Kuraşi el-Ümevi. *Ğürarü›l-Fevâid el- Macmûâ'a Fi Beyan ma Vekâ'a fi Sahih Müslim Mine'l-Ehadisi'l-Mektûâ'a*, thk. Muhammed Hürşafi, Medine: Mekebetü'l-Ulum Ve'l- Hikam, 1419.

Herevî, Ebû Ubeyd Ahmed b. Muhammed b. Muhammed. *Kitâbü'l-Garîbeyn: Garîbeyi'l-Kur'ân ve'l-Hadîs,* thk. Ahmed Ferîd el-Mezîdî. Suudi Arabistan: Mektebetü'l-Bâz, 1999.

Hatîb el-Bağdâdî, Ebû Bekır Ahmed b. Alı b. Sâbıt b. Ahmed b. Mehdî el-Hatîb el-Bağdâdî. *Târih Bağdâd*, thk. Beşşâr Evvâd. Beyrut: Dârü'l-Ğârb el-İslâmi, 2002.

Humeydî, Abdullah b. Ez-Zübeyr Ebû Bekîr el-Humeydî. *el-Müsned*, thk. Habîbu'r-Rahmân el-E'zamî, Dâru'l-Kütübı'l-İlmıyye, Beyrut: Mektebetü'l-Mütenebbî, tsz.

İbn Abdilhadi, Semseddin Ebu Abdillah Muhammad b. Ahmed el-Hanbali. *Tabakat-ı Ulemâü'i-Hadis*, thk. Ekrem el-Büşi ve İbrahim ez-Zeybak, Müessesetü'r-Risale, Beyrut, 2. Basım, 1996.

İbn Ebî Hâtim, Ebû Muhammed Abdurrahman b. Muhammed b. İdrîs. *el-İlel*, thk. Halit b. Abdurrahman, el-Cerisî ve Sâd b. Abdullah Elhmyyid. Riyad: Metabi el-Hümâdi, 2006.

İbn Ebî Şeybe, Ebû Bekir b. Ebî Şeybe Abdullah b. Muhammed el-Absî. *el-Musannef*, thk. Muhammed Avvâme. Cidde: Dâru'l-Kible, 1427.

İbn Hacer, el-Askalânî Ahmed b. Ali b. Hacer el-Askalânî. *En-Nüket alâ Kitâbi İbn Salâh*, thk. Reb'î b. Hâdî el-Medhâlî. Medine: el-Câmîeatü'l-İslâmiyye, 1984.

İbn Hacer, el-Askalânî Ahmed b. Ali b. Hacer el-Askalânî. *Ed-Dürar el-Kâmine fi Âyani'l-Miêt'i-Samine*, thk. Muhammed Abdülmüîn Han ve Başkaları. Haydarabad: Meclis Dâiretü'l-Meârifi'l-Osmaniyye, 2. Basım, 1972.

İbn Hazm, Ebû Muhammed Ali b. Ahmed b. Saîd b. Hazm el-Endelüsî el-Kurtubî ez-Zâhirî. *el-İhkâm fî Usûli'l-Ahkâm*, thk. Ahmed Muhammed Şâkir, Beyrut: Dâru'l-Âfâki'l-Cedîde, tsz.

İbn Hibbân Ebû Hâtim Muhammed b. Hibbân b. Ahmed el-Büstî. *es-Sahih*, thk. Şuayb el-Arnavût: Beyrut: Müssesetü'r- Risaleh, 2. Basım, 1993.

İbn Kayyim el-Cevziyye, Ebû Abdillâh Şemsüddîn Muhammed b. Ebî Bekr el-Hanbelî. *Tehzîb Süneni Ebi Dâvûd*, Beyrut: Darü'l-Mârife, tsz.

İbn Kesîr, Ebü'l-Fidâ İmâdüddîn İsmâîl b. Şihâbiddîn Ömer ed-Dimaşkî. *Tefsiru'l-Kurâni'l-Âzîm*, thk. Sâmi Selâme, Riyad: Daru Tâybe, 1420.

İbn Kesîr, Ebü'l-Fidâ İmâdüddîn İsmâîl b. Şihâbiddîn Ömer ed-Dimaşkî. *el-Bidâye Ve'n-Nihâye*, thk. Ali Şîri, Beyrut: Daru İhiyâu't-Turas el-Arabi, 1988.

İbn Müflih, Şemseddin, Ebû Abdillâh Şemsüddîn Muhammed b. Müflih er-Râmînî. *el-Âdâbü'ş-Şer'iyye*. thk. Şuayb el-Arnaût ve Ömer el-Kayyâm. Beyrut: Müessesetü'r-Risaleh, 1996.

İbn Sa'd, Ebû Abdillâh Muhammed b. Sa'd el-Bağdâdî. *et-Tabakâtü'l-Kebir*, thk. Ali Muhammed Ömer, Mektebetü'l-Hânci, Mısır, 2001.

İbn Seyyidünnâs, Ebü'l-Feth Fethuddîn Muhammed b. Muhammed. *Uyunü'l-Esar fi Fununi'l-Meğâzi ve's-Siyer*, thk. İbrahim Muhammed Ramazan, Beyrut: Dârü'l-Kalem, 1993.

İbnü Ammar eş-Şehîd. *İlelü Sahihi-Müslim* thk. Muhammed b. Ali el-Ezhari, Kahire: Darü'l-Fâruk, 2012.

İbnü'l-Cevzi, Cemaluddîn Abdurrahman b. Ali b. Muhammed. *Kaşfül-Müşkil min Hadisi'i-Sahihayn*, thk. Ali Hüsein el-Bevvab. Riyad: Darü'l-Vatan, tsz.

İbnü'l-Esîr, Ebü's-Seâdât Mecdüddîn el-Mübârek b. Esîrüddîn el-Cezerî. *en-Nihâye fi Ğarîbi'l-Hadis*, thk. Ahmed ez-Zavi, Mahmud Muhammed. Beyrut: el-Mektebetü'l-İlmiyye, 1399.

İbnü'l-Kattân el-Mağribî, Ebü'l-Hasen Alî b. Muhammed b. Abdilmelik el-Kutâmî el-Fâsî. *Beyânu'l-Vehmi ve'l-İhâm*. thk. Hüsein Âiyet Saîd, Riyad: Daru Tâybe, 1997.

Kadi İyad, İyad b. Musa el-Yehsubi. *İkmâlü›l-Mûlim bi Fevâîd Müslim*, thk. Yahyâ İsmâîl. Mısır: Darü'l-Vefâ, 1998.

Mâzerî, Ebû Abdillâh Muhammed b. Alî b. Ömer et-Temîmî. *el-Mu'lim bi-Fevâidi Müslim*, thk. Muhammed eş-Şazilinnayfer. Tunus: Ed-Daru't-Tunisiyye, 2. Basım, 1988-1991.

Müslim b. Haccâc el-Kuşeyrî En-Nîsâbûrî. *es-Sahîh*, thk. Muhammed Fuâd Abdulbâkî. Beyrut: Dâru İhyâi't-Turâsi'l-Arabî, tsz.

Nesâî, Ebû Abdirrahmân Ahmed b. Şuayb b. Alî En-Nesâî. *es-Sünenü'l-Kübrâ*, thk. Hasan Abdumünîm Şelebi. Beyrut: Müessesetü'r-Risaleh, 2001.

Nevevî, Ebu Zekeriyya Muhyiddin Yahya b. Şeref. *el-Minhac Şerh Sahih-i Müslim b. el-Haccâc*. Beyrut: Dar İhyâi't-Turasi'l-Arabi, 1392.

Safedî, Ebü's-Safâ (Ebû Saîd) Salâhuddîn Halîl b. İzziddîn Aybeg. *Âyânü›l-Asr ve Âvânü'n-Nasr*, thk. Ali Ebu Zeyd ve Nebil Ebu Aşma ve Başkaları. Beyrut: Dârü'l-Fikri'l-Muâsir, 1998.

Sübkî, Tâceddin, Ebû Nasr Tâcüddîn Abdülvehhâb b. Alî. *Tabakât'i-Şâfiyye el-Kübra*, thk. Mahmûd Muhammed et-Tanahi ve Abdulfettâh el-Hilu. Mısır: Dâru Hecer, 2. Basım, 1413.

Taberânî, Süleymen b. Ahmed el-Lahmî et-Taberânî. *Mu'cemu'l-Kebir*, thk. Hamdi Abdulmecid Es-Selefi. Kahire: Mektebetu İbni Teymiyye, tsz.

Tahâvî, Ebû Ca'fer Ahmed b. Muhammed b. Selâme el-Ezdî. *Şerhu Müşkili'l-Âsâr*, thk. Şuayb el-Arnavut. Beyrut: Müessesetü'r-Risale, 1994.

Tirmizî, Ebû Îsâ Muhammed b. Îsâ b. Sevre. *es-Sünen*, thk. Ahmed Muhammed Şâkir, Muhammed Fuâd Abdulbâkî, İbrâhim Atva. Mısır: Matbatü Mustafa el-Bâbî el-Halebî, 2. Basım, 1395.

Ukaylî, Ebû Câfer Muhammed b. Amr b. Mûsâ. *Kitâbü'd-Duafâ*, thk. Abdulmûti Kalâci. Beyrut: Daru'l-Mektebeti'l- İlmiyye, 1984.

Zehebî, Şemsuddîn Ebû Abdullah Muhammed b. Ahmed b. Osman b. Kaymâz. *Siyeru Âlâmi'n-Nübelâ*. thk. Şu'ayb el-Arnavut. Beyrut: Müessesetü'r-Risale, 1985.

Zehebî, Şemsuddîn Ebû Abdullah Muhammed b. Ahmed b. Osman b. Kaymâz. *Tarihu'l-İslam*. thk. Dr. Beşşar Avvad Maruf. Beyrut: Daru'l-Ğarbi'l-İslami, 2003.

Zehebî, Şemsuddîn Ebû Abdullah Muhammed b. Ahmed b. Osman b. Kaymâz. *Mizanu'l-İtidal*. thk. Ali Muhammed Al-Becavi. Beyrut: Daru'l-Ma'arife, 1382/1963.

Zehebî, Şemsuddîn Ebû Abdullah Muhammed b. Ahmed b. Osman b. Kaymâz. *Talhisu Kitabi'l-Mevzûât li İbn'i-Cevzi*, thk. Yâsir b. İbrâhim. Riyad: Mektebetü'r-Rüşd, 1998.